



أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا

د/علا محمد شوقي
مدرس المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة المستقبل
ola.shawky@fue.edu.eg

د/هبة محمد سرور
مدرس إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة طنطا
heba.sroure@commerce.tanta.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وما إذا كان هذا التأثير قد اختلف قبل وبعد جائحة كورونا. حيث اعتمد البحث على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، والشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وتركز الملكية، و تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، و استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة كمتغير مستقل و الأداء المالي كمتغير تابع مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ونسبة ربحية السهم العادي.

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث مرتين مرة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتي تمثل ما قبل ظهور جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاديات العالمية، ومرة أخرى أثناء جائحة كورونا في الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢١. وقد أظهرت النتائج وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي حيث أوضحت النتائج وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ونسبة ربحية السهم قبل وأثناء جائحة كورونا، الا أن درجة التأثير انخفضت أثناء جائحة كورونا ولكنها مازالت محتفظة باتجاهها الطردي وان انخفض التأثير، كما انه في الحالتين فإن نتائج نموذج معدل العائد على الأصول جاءت أكثر وضوحاً وإيجابية من نتائج نسبة ربحية السهم.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة، الأداء المالي، سوق الأوراق المالية المصري.

Abstract:

The purpose of this study is to determine the influence of board of directors' qualities on the financial performance of Egyptian companies listed on the Egyptian stock market and to determine whether this effect varied before and during the Covid-19 pandemic. Whereas the research relied on a set of board of director characteristics such as board size, board meetings, professional certificates for board members, academic specializations for board members, the concentration of ownership, board member membership diversity, board member independence, and gender diversity of board members as an independent variable and financial performance as assessed by the rate of return on assets and the percentage of ordinary share earnings as a dependent variable.

The multiple linear regression model was used to test the research hypotheses twice: once between 2018 and 2019, before the development of the Covid-19 pandemic and its influence on global economies, and again between 2020 and 2021, during the Covid-19 pandemic. The findings indicated that the qualities of the board influenced firm performance. The findings indicated that the qualities of the board of directors had a direct, statistically significant effect on the financial performance of Egyptian enterprises, as measured by the rate of return on assets and the percentage of earnings per share before and during the Covid-19 pandemic. In all cases, the rate of return on assets model produced more conclusive and positive outcomes than the earnings per share ratio.

Keywords: board of directors' characteristics, financial performance, and the Egyptian stock market

المقدمة:

يلعب مجلس إدارة الشركة دور هام وحاسم في وضع الأهداف الإستراتيجية لها، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تحكم وتوجه سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة ومتابعة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة، وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم. ولذلك فإن لقرارات مجلس الإدارة تأثير كبير على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة ملاكها.

يجب على عضو مجلس الإدارة أن يعتبر نفسه ممثلاً لكافة المساهمين وملتزمًا بالقيام بما يحقق مصالح الشركة عموماً ومراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي قامت بالتصويت على تعيينه.

يعتبر مجلس الإدارة هو خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة ضد الممارسات الإدارية الخاطئة. ويمثل مجلس الإدارة الوكيل المفوض بحماية مصالح المنشأة ومصالح مالكيها. ومن خلال الصلاحيات الواسعة لمجلس الإدارة في تعيين وعزل رجال الإدارة، وتقديم الحوافز لهم، والإشراف على سلوكهم وتصحيح أدائهم، ووضع استراتيجية الشركة، والسعي المستمر لتعظيم ربحية السهم في الاجل الطويل كهدف أساسي للشركة، وتجنب أخطار التعثر والإفلاس، يمكن اعتبار مجلس الإدارة أصل من أصول الشركة يساعد في استمراريتها، وتعظيم قيمتها السوقية وتحقيق المزايا التنافسية لها. حيث تكمن أهمية مجلس الإدارة باعتباره الأداة الرئيسية الفعالة والرأس المفكر وصاحب اليد المنفذة لكل أعمال الشركة، وهو المهيم على كل أنشطتها، ويتمتع من الناحية العملية والقانونية بسلطات واسعة في إدارة الشركة، سواء كان ذلك في الإدارة الداخلية والمتمثلة في اتخاذ القرارات، أو بالإدارة الخارجية المتمثلة في تنفيذ تلك القرارات، وذلك في حدود ما ينص عليه القانون أو نظام الشركة.

وحيث ان حملة الأسهم يبحثون دوماً عن الوسائل التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الإدارة والقرارات التي تتخذها، فإن مجلس الإدارة يعد من أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم للعمل بما يخدم

مصلحتهم. ونظرا لأهمية الدور الذي يقوم به مجلس الإدارة فقد تم اصدار العديد من اللوائح والقوانين التي تحكم تشكيل المجلس وتحدد هيكله ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، من أجل تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الموكل إليه، بمعنى آخر تحديد الخصائص التي يجب أن يتمتع بها المجلس (Linn and Park, 2005). ومن هنا ظهر مفهوم حوكمة الشركات، وفي الدليل المصري لحوكمة الشركات الذي يصدره مركز المديرين المصري وفقا لأخر تعديل عام ٢٠١٦ قام المركز بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة بما يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة في ذلك الوقت حرصا منه على مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة على المستويين الدولي والإقليمي فيما يخص دور مجالس الإدارة. كما أوصى بتفعيل نظم الرقابة المختلفة بالشركات وتطرق لدور الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة.

ويعد "الدليل المصري لحوكمة الشركات" بمثابة الإطار العام المتكامل للحوكمة وموضوعاتها ذات الصلة، ويضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن حوكمة الشركات طبقا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية تستخدم كدليل استرشادي لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، ويسترشد بها كذلك في سن التشريعات والتعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات الحوكمة. ويأتي هذا الدليل بما لا يتعارض مع قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون سوق أرس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية التي تصدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

اما الأداء المالي فهو مرآة عاكسة لأداء الشركة حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر عن أداء الشركات، ويساهم في توفير الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، ٢٠٠٢).

يتناول هذا البحث دراسة خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بكل من: حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس

الإدارة، تركز الملكية، وتتوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، واثرها على الأداء المالي للشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

مصطلحات البحث:

مجلس الإدارة (Board of Directors): هو هيئة تتكون من مجموعة أعضاء منتخبين أو معينين بناء على التصويت من قبل الجمعية العمومية للشركة، بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص وليس له حد أقصى ويشترط ان يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين. وفقا لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وتتمثل خصائص مجلس الإدارة في الاتي:

- **حجم مجلس الإدارة (Board Size):** ويمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها مجلس الإدارة، ويعني عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة، ويعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في فعالية مجلس الإدارة
- **اجتماعات مجلس الإدارة (Board Meetings):** ويقصد بها الاجتماعات الرسمية التي يعقدها مجلس الإدارة الرئيسي، ويعتمد عدد هذه الاجتماعات على طبيعة عمل الشركة وظروفها، حيث يجتمع المجلس بدعوه من رئيسته او بناء على طلب ثلث الأعضاء وكلما دعت الضرورة
- **الشهادات المهنية (Professional Certifications):** ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات وخبرات علمية وعملية في المحاسبة والتمويل والشهادات المحاسبية المهنية المعتمدة
- **التخصصات الأكاديمية (Academic Specializations):** مجموعة من المقررات تقع ضمن حقل تخصصي معين وهي مبنية على أسس تنظيمية معينة وتهدف جميعا إلى تحقيق أهداف عامة موحدة، وينال الدارس عند إكماله دراسته هذه المقررات بنجاح درجة البكالوريوس في التخصص الذي التحق به. حيث تم قياسها بأعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص المحاسبة، والمالية، والاقتصاد، والأعمال.

- **تعدد العضويات (Multiple Directorships):** تعني الأعضاء الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى
- **استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence):** تعني استقلالية أعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة بحيث يكون الجزء الأكبر من الأعضاء من غير المدراء التنفيذيين (Non-executives).
- **تركز الملكية (Ownership Concentration):** هي أداة رقابة فعالة تقدمها بعض فئات المساهمين على أداء المديرين في سبيل تخفيض تكاليف الوكالة، إذا ساهم تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة فضلا عن الاختيار الأمثل للمديرين ممن يمثلون مصلحة المساهمين.
- **تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (Board Gender):** أن يتضمن مجلس إدارة الشركة نسبة من الأعضاء الإناث، ويقاس بنسبة الأعضاء الإناث من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- **الأداء المالي (Financial Performance):** هو مقياس يعبر عن أداء الشركة، ويمثل صورة تعكس درجة نجاحها وقدرتها على بلوغ الأهداف المالية المنشودة ودعم الميزة التنافسية لديها التي تسمح لها بالاستمرارية والتطور. وسوف تعتمد الدراسة على المقاييس التالية في قياس الأداء المالي:
- **معدل العائد على الأصول (ROA):** هو أحد نسب الربحية ويعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس نجاح الشركة كمؤشر، ويستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة، ويشير العائد على الأصول المرتفع إلى فاعلية الشركة في إدارة أصولها وتحقيق الأرباح
- **ربحية السهم (Earning Per Share):** وتعبّر عن حصة السهم العادي الواحد المتداول من صافي دخل الشركة بعد خصم الضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة

دراسات السابقة:

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات العربية والأجنبية خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات وسوف يتم استعراض بعضها كالتالي:

دراسة السرطاوي، (٢٠١٥) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. واستنادا للمنهج الكمي تم اجراء تحليل القوائم المالية لـ(٢٤٠) شركة مدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص حوكمة الشركات والمتمثلة بكل من: تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، فصل منصب رئيس المجلس والمدير التنفيذي وملكية المديرين، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من: القيمة السوقية المضافة، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح، العائد على الأصول والعائد على السهم العادي كمؤشرات للأداء المالي، كما تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الرقابية المتمثلة بكل من حجم الشركة، الرافعة المالية ونوع القطاع. وقد كشفت نتائج تحليل المربعات الصغرى المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكافة خصائص حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من تفاوت تطبيق حوكمة الشركات بين دول المجلس. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المشرفة على الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير دليل موحد لحوكمة الشركات، وذلك لما لتوحيد السياسات والممارسات المؤسسية من مردود اقتصادي وسياسي يسهم في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والاستثماري من خلال زيادة آفاق التعاون بين دول المجلس.

وفي دراسة خليفه، (٢٠١٦)، لخصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر. حيث قام بتحليل القوائم المالية لـ(١٠) شركات مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، كعينة لهذه الدراسة، واعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة هي: حجم مجلس الإدارة، والخبرة المالية، وتركز الملكية، وعدد

اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الاداء المالي كمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وجاءت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن عدم وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر محل الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على اجراء المزيد من الدراسات مع اختيار مجموعة أخرى من الخصائص وزيادة حجم عينة الدراسة.

أما دراسة الزعبي، (٢٠١٦) فقد سعت الى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة: استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة وبعض المتغيرات الأخرى (حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، درجة تعقيد عمليات الشركة، مخاطر التدقيق) على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٤)، تكونت عينة الدراسة من (٦١) شركة صناعية توفرت جميع بياناتها اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال التقارير السنوية المنشورة لشركات العينة على موقع بورصة عمان، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع نوع (Gender) أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب التدقيق، وعدم وجود علاقة بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة وبين أتعاب التدقيق، كذلك أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة موضع التدقيق وعدد الشركات التابعة لها وحجم مكتب التدقيق وبين أتعاب التدقيق. وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في نفس الموضوع والتي تأخذ بالاعتبار العديد من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في الدراسة الحالية التي من الممكن أن تلقي مزيد من الضوء على أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق، كذلك أوصت الدراسة بإجراء دراسة مقارنة بين الأردن والدول المتقدمة أو النامية لمعرفة مدى أثر الإطار المؤسسي على مستوى أتعاب التدقيق.

وجاءت دراسة **Suman et al., 2016** لقياس أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الهندية. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل القوائم المالية لـ (٢٢٨) شركة صناعية مدرجة في بورصة مومباي خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية هي نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي. وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لنسبة الملكية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الصناعية، وأن الأداء المالي للشركات الصناعية يتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية العائلية، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لنسبة الملكية الأجنبية على الأداء المالي للشركات الصناعية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح حول هيكل الملكية في هذه الشركات من أجل رفع مستوى شفافية الإفصاح، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالشركة، وبالتالي زيادة جذب الاستثمارات والانعكاس بشكل إيجابي على الأداء المالي.

وفي نفس العام كانت دراسة **(Phung & Mishra, 2016)** لقياس أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية. وقامت بتحليل القوائم المالية لـ (٢٧٤٤) شركة صناعية مدرجة في الأسواق المالية في فيتنام خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، كعينة لهذه الدراسة، اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي. وجاءت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لنسبة الملكية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية، وأن أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية تتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية العائلية، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لنسبة الملكية الأجنبية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الملكية المؤسسية من أجل تعظيم ثروة المساهمين بما يضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف.

بينما جاءت دراسة **طريف، (٢٠١٧)**، لأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. واستناداً للمنهج الوصفي

التحليلي تم اجراء تحليل القوائم المالية لـ (١٢٠) شركة مدرجة في سوق عمّان المالي خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥)، لدراسة خصائص مجلس الإدارة (قيمة المزايا والمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الملكية العائلية في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة) والعائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، $Tobin's Q$) كمقاييس للأداء المالي بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، نوع نشاط الشركة، نسبة نمو المبيعات). أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي ووجود أثر إيجابي لمتغيرات قيمة المزايا والمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة ونسبة الملكية العائلية في مجلس الإدارة ونوع نشاط الشركة كما وجدت الدراسة وجود أثر سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم الشركة على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة.

وهدفت دراسة شبير، (٢٠١٧)، إلى بيان أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. تم اجراء تحليل للقوائم المالية لـ (٤٩) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من الآليات (حجم مجلس الإدارة، ونسبة ملكية المديرين، والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والتمويل بالدين، والمكافآت الإدارية)، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، والرافعة المالية). وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي للرافعة المالية في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأن تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين يتأثر بشكل سلبي بكل من الفصل بين الواجبات والمكافآت الإدارية، كما اظهرت النتائج عدم وجود أثر لكل من حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية المديرين في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين للتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها وآلياتها وآثارها الإيجابية على إدارة الشركات والمستثمرين.

أما دراسة (Shan & Gong, 2017) سعت إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصينية المدرجة في السوق المالي. تم اجراء تحليل القوائم المالية لـ (٢٨٨) شركة

مالية مدرجة في بورصة شنغهاي في الصين خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة بكل من حجم مجلس الإدارة، وتركز الملكية، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الاعتماد على Tobin's Q كمؤشر للأداء المالي. وخلصت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكل من تركيز الملكية واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركات الصينية، وعدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركات الصينية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للأثر الإيجابي في الأداء المالي، وحل مشكلة الوكالة الناتجة عن الفصل بين الإدارة والمالكين.

بينما في ماليزيا قام (Fadzilah, 2017) باختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات المملوكة من قبل العائلة في ماليزيا، وباستخدام عينة مكونة من (١٨٤) شركة مدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، حيث بلغ عدد المشاهدات (٧٦٣)، وقد تم قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل ونموذج مطابقة الأداء مع المستحقات التقديرية، واختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتحليل انحدار المربعات الصغرى العادي. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة بين متغيرين فقط من خصائص مجلس الإدارة مع إدارة الأرباح وهما استقلالية أعضاء المجلس وتكرار اجتماعات المجلس حيث كانت هذه العلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء المجلس وإدارة الأرباح بينما لم تكن ذات دلالة إحصائية بنسبة لتكرارات اجتماعات المجلس، أما بنسبة لحجم مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب للمدير التنفيذي، وتعدد العضويات لأعضاء المجلس لم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات مستقبلية على نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكنوا من تعميم هذه النتائج.

وفي عام ٢٠١٨ أجرى مسمح دراسة عن أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. واستنادا للمنهج الكمي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ (٢٨) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، كعينة لهذه الدراسة،

حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات تمثلت بكل من نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية، وتركز الملكية، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الاداء المالي المتمثلة بكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Tobin – Q).

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لتركز الملكية على كافة مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأن مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية المؤسسية، وعدم وجود أثر لكل من نسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة فاعلية مجلس الإدارة في اختيار ومراقبة الإدارة التنفيذية للمساهمة في تعظيم ثروة المساهمين بما يضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف.

ولبيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمّان قام (Mohammed, 2018) بإجراء تحليل للقوائم المالية لـ (٩٠) شركة اردنية مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٦) كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة في نسبة الملكية المؤسسية ، ونسبة الملكية العائلية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من Tobin's Q، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، كمؤشرات للأداء المالي، كما تم الاعتماد على حجم الشركة والرافعة المالية كمؤشرات رقابية. وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكل من نسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمّان. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام أكثر لموضوع هيكل الملكية وخاصة في البلدان النامية من خلال اجراء المزيد من الدراسات مع تنا ول متغيرات اخرى لم تتطرق لها هذه الدراسة.

أما دراسة (Zraiq & Fadzil, 2018) لقياس أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمّان. قام اجراء تحليل القوائم المالية لـ (٢٢٨) شركة صناعية وخدمية مدرجة في

بورصة عمّان خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٦)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والتمثلة في نسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي. وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكل من نسبة الملكية العائلية ونسبة الملكية الأجنبية على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمّان. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الدراسات حول دور هيكل الملكية وأثرها على الأداء المالي لقطاع البنوك في الدول النامية مثل الأردن مع اخذ متغيرات اخرى لم تتناولها الدراسة.

بينما جاءت دراسة الخدّاش والوشلي (٢٠١٩)، لأثر تنوع مجلس الإدارة على أداء الشركات المالية المدرجة في بورصة عمّان. والتي قامت بتحليل القوائم المالية لـ (١٥) بنكا و (٢٣) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٠) كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والتمثلة بكل من: تنوع الجنس، وتنوع الجنسية، وتنوع المؤهلات التعليمية كتتنوع لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الاداء المالي المتمثلة بكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ونوع القطاع). وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن عدم وجود أثر لكل من تنوع الجنس، وتنوع الجنسية، وتنوع المؤهلات التعليمية للملكية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المالية المدرجة في بورصة عمّان عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة بإعطاء اهتمام أكثر للتنوع في بنود دليل قواعد الحوكمة، حتى وان لم تكن الاستجابة فورية من قبل الشركات.

وفي دراسة اغنيم، (٢٠١٩)، لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق الدراسة على جميع الشركات غير المالية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وقد بلغ حجم العينة (١٣١) شركة خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٧)، حيث تمثلت خصائص مجلس الإدارة في حجم المجلس، استقلالية أعضاء

المجلس، الخبرة المالية لأعضاء المجلس، عدد اجتماعات المجلس، العضوية في أكثر من مجلس، ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة)، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات بالاعتماد على نموذج (Roychowdhury, 2006)، كما اشتملت الدراسة على عدة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، حجم شركة التدقيق (Big 4). ولاختبار الفروض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والخبرة المالية لأعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بينما لم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وفيما يخص المتغيرات الرقابية توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي لحجم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وبشكل خاص التركيز على وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين في المجلس وذوي الخبرة المحاسبية والمالية.

وسعت دراسة الطراونة، (٢٠١٩)، إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم المجلس، واستقلالية الأعضاء، والخبرات المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات والملكية الداخلية والمتمثلة في ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم، وملكية الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم على جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط بمكاتب العالمية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من خلال بيانات هيئة الأوراق المالية وبورصة عمّان وتقارير جمعية المحاسبين القانونيين، وتكون مجتمع الدراسة والذي هو نفسه عينتها من (٦٥) شركة صناعية مدرجة في سوق عمّان المالي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٧)، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات. حيث ساهمت هذه الدراسة في فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية وجودة التدقيق وتقديم المقترحات لتعزيز دور مجلس الإدارة للشركات

الصناعية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر هام لخصائص مجلس الإدارة المتمثلة في حجم المجلس والخبرات المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات على جودة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية، كما ظهر أيضاً عدم وجود أثر لاستقلالية الأعضاء وملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وملكية الإدارة التنفيذية وأقاربهم على جودة التدقيق. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات الصناعية محل الدراسة بخصائص مجلس إدارتها من خلال اتخاذ السياسات والإجراءات الملائمة لتحديد نوعية وخصائص أعضاء مجلس الإدارة وذلك للأثر الواضح الذي يؤديه مجلس الإدارة في جودة التدقيق.

فيما قام أبو عاقولة، (٢٠١٩)، بقياس أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، حيث تمثلت خصائص مجلس الإدارة في حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي، خبرة أعضاء مجلس الإدارة، وجنس مجلس الإدارة، أما هيكل الملكية فقد تمثل في تركيز الملكية بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية والتي تمثلت بحجم الشركة، عمر الشركة، ونتيجة أعمال الشركة. تم قياس توقيت إصدار التقارير المالية بالفترة الكلية لتأخر إصدار التقارير المالية، حيث شملت عينة الدراسة (٥٢) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٧)، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفحص العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونوع (جنس) مجلس الإدارة، وتركز الملكية، وعمر الشركة على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، بينما كان لكل من خبرة أعضاء مجلس الإدارة نتيجة أعمال الشركة أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. ومن الجدير ذكره أن الدراسة لم تسجل أي أثر ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، وازدواجية مهام الرئيس التنفيذي، وحجم الشركة على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. وتوصي الدراسة بضرورة حث الشركات التي تتأخر في إصدار تقاريرها المالية السنوية نحو الالتزام بالمدة المحددة لنشر

التقارير المالية المنصوص عليها في التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى زيادة الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

ومما سبق من استقراء لبعض الدراسات السابقة فإن الباحثة تسعى في هذا البحث إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي كدراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة في البورصة المصرية، وایضاح ما إذا كان هذا الأثر قد اختلف نتيجة التعرض لجائحة كورونا ام ان نتائج التحليل لن تتغير قبل واثناء وجود جائحة كورونا. ويتميز هذا البحث عما سبقه من دراسات أنه شمل - حسب علم الباحثة - جميع خصائص مجلس الإدارة، وعلى الرغم من تشابه عواملها مع بعض الدراسات السابقة إلا أنها اختلفت من حيث مجتمع وعينة الدراسة. كما تميز البحث الحالي بحدائته، حيث تم إجراؤه في عام ٢٠٢٢ وتم تطبيقه على البيانات المالية للشركات المدرجة في المؤشر SP/EGX30 SEG خلال الفترة ما بين ٢٠١٨ الى ٢٠٢١، وكذلك يعتبر هذا البحث جديد من نوعه لأنه اشتمل على تقسيم فترة الدراسة الى مرحلتين ما قبل جائحة كورونا وأثناء جائحة كورونا وهو ما لم تتعرض له الدراسات السابقة.

وحيث أن الهدف الأساسي لمجلس الإدارة هو تعظيم وحماية ثروة المساهمين، من خلال تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد المؤشرات المالية للأداء، فإن هدف هذا البحث هو محاولة قياس خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات المصرية. وتسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟ وإذا وجد هذا الأثر فهل اختلفت درجة تأثيره قبل وأثناء جائحة كورونا؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ✓ هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟

- ✓ هل يوجد أثر للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر لتركز الملكية على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل يوجد أثر لنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية؟
- ✓ هل اختلفت إجابات الأسئلة السابقة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ عن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١؟

ومن هنا يمكن صياغة الفرض الرئيسي للبحث كالآتي:

لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري قبل وأثناء جائحة كورونا

ويمكن تقسيم الفرض الرئيسي الى مجموعة من الفروض الفرعية كالآتي:

- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا

- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين التخصصات الاكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تركيز الملكية والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين استقلاليه أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا
- لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تنوع جنس أعضاء مجلس والأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وبالتالي فإن المجتمع المستهدف لهذا البحث يتكون من جميع الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري والبالغ عددها (٢١٨) شركة وفق الموقع الالكتروني للبورصة المصرية والتي تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة ما بين ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، بينما تمثلت عينة البحث في الشركات المدرجة في مؤشر البورصة SP/EGX30 SEG حيث يمثل مؤشرا لأنشط ٣٠ شركة في البورصة المصرية تقدم تقارير الحوكمة والتي تم الاعتماد عليها في الحصول على بيانات متغيرات خصائص مجلس الإدارة، وتم الاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢١ على موقع Investing.com.

هذا ويعرض جدول (١) متغيرات البحث وطريقة قياس كل منها.

جدول (١) متغيرات البحث وطرق القياس

نوع المتغير	اسم المتغير	طريقة القياس
مستقل	اجتماعات مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
مستقل	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة
مستقل	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	عدد الاعضاء الحاصلين على الشهادات المهنية الآتية: ماجستير - دكتوراه - محاسب اداري دولي - محاسب مالي دولي
مستقل	التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	عدد الاعضاء الحاصلين على التخصصات التالية (المحاسبية، المالية، الاقتصاد، الأعمال) ÷ عدد أعضاء مجلس الإدارة
مستقل	تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاعضاء الشاغلين لمجالس أخرى (سابقة أو حالية) ÷ عدد أعضاء مجلس الإدارة
مستقل	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاعضاء المستقلين (غير تنفيذي) ÷ عدد أعضاء مجلس الإدارة
مستقل	تركز الملكية	عدد الأسهم للمساهمين المالكي 5% فأكثر ÷ عدد الأسهم المتداولة (أرس المال المكتتب به)
مستقل	نوع أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاعضاء الإناث ÷ عدد أعضاء مجلس الإدارة
تابع	معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول
تابع	نسبة ربحية السهم	صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم المتداولة

التحليل الإحصائي:

للإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفروض تم استخدام برنامج STATA وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية الآتية:

- ١- الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (Descriptive Statistics) وذلك لمعرفة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير.
- ٢- اختبار العلاقة الخطية المتعددة (Multicollinearity) للتأكد من عدم وجود تداخل خطي أو ارتباط عالي بين متغيرات البحث، وذلك باستخدام اختبارين هما (Variance Inflation Factor -VIF, Tolerance)
- ٣- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin - Watson.

٤- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وذلك من أجل اختبار فروض الدراسة وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. نتائج التحليل الإحصائي:

أولاً: نتائج اختبار فروض البحث قبل جائحة كورونا في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩

جدول (٢) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

اسم المتغير	تركز الملكية	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	تعدد عضويات	التخصصات الأكاديمية	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	ربحية السهم	معدل العائد على الأصول	الرافعة المالية (الأصول / حقوق الملكية)
أقل قيمة	0.07	0.44	0.21	0.26	0.08	4.00	6.00	-11.8	-0.15	-15.20
أعلى قيمة	1.00	0.93	1.25	0.83	0.60	23.00	19	15.42	0.35	15.73
الوسط الحسابي	0.64	0.78	0.51	0.49	0.29	9.25	10.06	1.68	0.07	3.23
الانحراف المعياري	0.22	0.13	0.23	0.13	0.17	4.96	2.87	3.86	0.08	4.55

من الجدول السابق (جدول ٢) الذي يعرض ملخصاً لمتغيرات البحث نجد أن متغير تركيز الملكية يتراوح قيمته بين ١٠٠٪ و ٧٪ بمتوسط ٦٤٪ وانحراف معياري ٢٢٪، بينما كان متغير اجتماعات مجلس الإدارة يتراوح بين حد أدنى ٤ اجتماعات في السنة وحد أقصى ٢٣ اجتماع في السنة وبمتوسط ٩ اجتماعات سنوياً وانحراف معياري ٤.٩٦٪، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة المستخدمة لقياس الأداء المالي فكان معدل العائد على الأصول خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ يتراوح بين -١٥٪ كحد أدنى و ٣٥٪ كحد أقصى ومتوسط ٧٪ وانحراف معياري ٨٪، ... وهكذا لباقي المتغيرات فإنه يمكن من خلال دراسة هذا الجدول التعرف على الحد الأقصى والحد الأدنى والمتوسط والانحراف المعياري لكل متغير خلال فترة ما قبل جائحة كورونا.

أما فيما يخص اختبار وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة فقد تم استخدام اختبار (Variance Inflation Factor (VIF) معامل تضخم التباين (يتم قبول فرض العدمي إذا

كانت القيمة أقل من ٥). واختبار Tolerance معامل التباين المسموح (يتم قبول فرض العدمي إذا كانت القيمة أكبر من ٠.١٠)

الفرض العدمي: عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة

الفرض البديل: توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة

وجاءت نتيجة الاختبارات كما هو موضح في جدول (٣) حيث يمكن القول بأنه لا يوجد علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

جدول (٣) نتائج اختبار معامل التضخم ومعامل التباين للبيانات

اسم المتغير	Tolerance	القرار	VIF	القرار
حجم مجلس الإدارة	0.451	قبول الفرض العدمي	4.12	قبول الفرض العدمي
اجتماعات مجلس الإدارة	0.399	قبول الفرض العدمي	3.32	قبول الفرض العدمي
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.555	قبول الفرض العدمي	3.21	قبول الفرض العدمي
تركز الملكية	0.722	قبول الفرض العدمي	3.11	قبول الفرض العدمي
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	0.834	قبول الفرض العدمي	3.22	قبول الفرض العدمي
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	0.833	قبول الفرض العدمي	3.10	قبول الفرض العدمي
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	0.7801	قبول الفرض العدمي	4.62	قبول الفرض العدمي
leverage (A/E)	0.321	قبول الفرض العدمي	2.62	قبول الفرض العدمي

اختبار الارتباط الذاتي

تم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام Durbin Watson - وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات يجب أن قيمة الاختبار محصورة ما بين (٠-٤)

يتم اختبار وجود ارتباط بين المتغيرات التابعة.

الفرض العدمي: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التابعة

الفرض البديل: توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة

جدول (٤) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

أبعاد المتغير التابع (الأداء المالي)	قيمة D. W	النتيجة
العائد على الأصول	2.867	لا يوجد ارتباط ذاتي
ربحية السهم	2.938	لا يوجد ارتباط ذاتي

يوضح الجدول (٤) أعلاه أن قيمة D.W تقع ضمن المدى الملائم الأمر الذي يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في بيانات المتغير التابع. وبعد التحقق من عدم وجود علاقة ارتباط خطي

بين المتغيرات المستقلة، وكذلك خلو بيانات المتغيرات التابعة من الارتباط الذاتي، تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة المختلفة كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي للشركات محل الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول كمقياس للأداء المالي، ثم إعادة الاختبار مرة اخرى باستخدام ربحية السهم كمؤشر للأداء المالي للشركات، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة T-value	مستوى الدلالة Sig
ثابت	0.672	0.833	0.56	0.321
حجم مجلس الإدارة	1.11	3	3.33	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	1.22	3.27	3.99	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.98	2.60	2.55	0.000
تركز الملكية	1.3	362	4.11	0.000
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	1.78	1.753	3.12	0.000
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	1.22	3.09	3.77	0.000
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	1.28	3.66	4.69	0.000
leverage (A/E)	1.16	3.05	3.54	0.000
R	0.91			
R-square	0.83			
F	21.23			
Sig	0.000			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)

يعرض جدول (٥) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر خائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة مقاسا بمعدل العائد على الأصول مع إضافة نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي في فترة ما قبل جائحة كورونا ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، ونجد أن معاملات الانحدار B لجميع المتغيرات المستقلة جاءت بقيم إيجابية ومعنوية احصائيا مما يدل على وجود تأثير لخاص مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول، وكان متغير تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (تمثيل المرأة) ذو أكبر معامل تأثير بيتا (١.٧٨)، بينما استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كانت ذات اقل معامل تأثير (٠.٩٨)، وكانت نتائج النموذج ككل معنوية احصائيا وفقا لنتيجة F-

test ، بينما كان معامل الارتباط ٩١٪ وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اما معامل التحديد R-square فكان يساوي ٨٣٪ وهو مؤشر على أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة المختلفة تفسر ٨٣٪ من التغير في المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول والباقي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها التحليل.

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على نسبة ربحية السهم

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة T-value	مستوى الدلالة Sig
ثابت	0.43	2.84	1.22	0.11
حجم مجلس الإدارة	1.23	3.60	4.431	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	1.31	3.47	4.55	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	1.14	2.89	3.29	0.000
تركز الملكية	-0.887	4.29	-3.77	0.000
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	1.801	2.15	3.88	0.000
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	1.132	3.39	3.84	0.000
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	1.182	3.545	4.19	0.000
leverage (A/E)	1.08	2.91	3.14	0.000
R	0.88			
R-square	0.77			
F	13.1			
Sig	0.000			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)

وبالمثل يعرض جدول (٦) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر خائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة مقاسا بربحية السهم مع إضافة نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي في فترة ما قبل جائحة كورونا ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، ونجد أن معاملات الانحدار B لجميع المتغيرات المستقلة جاءت بقيم إيجابية ومعنوية إحصائيا ما عدا متغير تركيز الملكية فجاءت قيمة معامل بيتا له سالبة ومعنوية إحصائيا مما يدل على أن تركيز الملكية له تأثير عكسي على ربحية السهم، ولكن نتائج الجدول ككل تدل على وجود تأثير لخاصة مجلس الإدارة على معدل ربحية السهم، وكان متغير تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (تمثيل المرأة) ذو أكبر معامل تأثير بيتا

(١.٨٠١)، بينما تركز الملكية كان ذو اقل معامل تأثير (-٠.٨٨٧)، وكانت نتائج النموذج ككل معنوية احصائيا وفقا لنتيجة F-test ، بينما كان معامل الارتباط ٨٨٪ وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اما معامل التحديد R-square فكان يساوي ٧٧٪ وهو مؤشر على أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة المختلفة تفسر ٧٧٪ من التغير في المتغير التابع المتمثل في نسبة ربحية السهم والباقي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها التحليل.

ثانياً: نتائج اختبار فروض الدراسة أثناء جائحة كورونا في الفترة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢١

جدول (٧) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

اسم المتغير	تركز الملكية	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	ربحية السهم	معدل العائد على الأصول	الرافعة المالية (الأصول / حقوق الملكية)
أقل قيمة	0.20	0.25	0.10	0.10	0.10	4.00	5.00	-5.84	-0.17	-8.04
أعلى قيمة	1.00	0.93	0.71	0.83	0.71	24.00	19.0	20.95	0.32	13.30
الوسط الحسابي	0.65	0.77	0.35	0.38	0.29	9.78	9.86	1.83	0.06	2.67
الانحراف المعياري	0.23	0.16	0.21	0.24	0.21	6.01	2.88	3.87	0.07	3.67

اما فيما يخص اختبار وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة فقد تم استخدام اختبار Variance Inflation Factor (VIF) معامل تضخم التباين (يتم قبول فرض العدمي إذا كانت القيمة أقل من ٥). واختبار Tolerance معامل التباين المسموح (يتم قبول فرض العدمي إذا كانت القيمة أكبر من ٠.١٠)

الفرض العدمي: عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة

الفرض البديل: توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة

وجاءت نتيجة الاختبارات كما هو موضح في جدول (٨) حيث يمكن القول بأنه لا يوجد علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

جدول (٨) نتائج اختبار معامل التضخم ومعامل التباين للبيانات

اسم المتغير	Tolerance	القرار	VIF	القرار
حجم مجلس الإدارة	0.116	قبول الفرض العدمي	2.411	قبول الفرض العدمي
اجتماعات مجلس الإدارة	0.3128	قبول الفرض العدمي	3.141	قبول الفرض العدمي
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.5103	قبول الفرض العدمي	2.311	قبول الفرض العدمي
تركز الملكية	0.6178	قبول الفرض العدمي	3.220	قبول الفرض العدمي
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	0.2120	قبول الفرض العدمي	4.417	قبول الفرض العدمي
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	0.8651	قبول الفرض العدمي	1.321	قبول الفرض العدمي
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	0.4061	قبول الفرض العدمي	2.664	قبول الفرض العدمي
leverage (A/E)	0.388	قبول الفرض العدمي	3.62	قبول الفرض العدمي

اختبار الارتباط الذاتي

تم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات التابعة وذلك باستخدام Durbin – Watson ويجب أن تكون قيمة الاختبار محصورة ما بين (٠-٤).

الفرض العدمي: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التابعة

الفرض البديل: توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة

جدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

أبعاد المتغير التابع (الأداء المالي)	قيمة D. W	النتيجة
العائد على الأصول	1.7474	لا يوجد ارتباط ذاتي
ربحية السهم	1.4848	لا يوجد ارتباط ذاتي

يوضح جدول (٩) أعلاه أن قيمة D.W تقع ضمن المدى الملائم الأمر الذي يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في بيانات المتغير التابع. وبعد التحقق من عدم وجود علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وكذلك خلو بيانات المتغيرات التابعة من الارتباط الذاتي، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة المختلفة كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي للشركات محل الدراسة بالاعتماد على نسبة ربحية السهم كمقياس للأداء المالي، وقد جاءت النتائج كالآتي:

جدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة T-value	مستوى الدلالة Sig
ثابت	1.6612	1.065	1.56	0.521
حجم مجلس الإدارة	-1.191	2.947	-3.51	0.000
اجتماعات مجلس الإدارة	0.782	4.258	3.33	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.651	6.313	4.11	0.000
تركز الملكية	-0.782	3.824	-2.99	0.000
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	0.583	5.352	3.12	0.000
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	0.881	3.780	3.33	0.000
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	0.282	9.54	2.69	0.000
leverage (A/E)	0.89	3.38	3.01	0.000
R	0.87			
R-square	0.76			
F	11.465			
Sig	0.000			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

يعرض جدول (١٠) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر خائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة مقاسا بمعدل العائد على الأصول مع إضافة نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي خلال جائحة كورونا في الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، ونجد أن معاملات الانحدار B لجميع المتغيرات المستقلة جاءت ومعنوية احصائيا مما يدل على وجود تأثير لخاص مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول، ولكن يختلف اتجاه التأثير وفقا لإشارة معامل بيتا حيث جاء المعامل بإشارة سالبة (أي

تأثير عكسي) لكل من حجم مجلس الإدارة وتركز الملكية بينما كانت إشارة معامل بيتا موجبة لباقي المتغيرات المستقلة، وكان متغير حجم مجلس الإدارة ذو أكبر معامل تأثير عكسي بيتا (-١.١٩١)، بينما جاء متغير الشهادات المهنية بأكبر قيمة موجبه (تأثير طردي) لمعامل بيتا (٠.٨٨١)، وكان متغير تعدد عضويات مجلس الإدارة ذو اقل معامل تأثير (٠.٢٨٢)، أما نتائج النموذج ككل فكانت معنوية احصائيا وفقا لنتيجة F-test ، وجاء معامل الارتباط بقيمة ٨٧٪ وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اما معامل التحديد R-square فكان يساوي ٧٦٪ وهو مؤشر على أن المتغيرات

المستقلة المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة المختلفة تفسر ٧٦٪ من التغير في المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول والباقي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها التحليل.

جدول (١١) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة T-value	مستوى الدلالة Sig
ثابت	2.43	0.683	1.66	0.321
حجم مجلس الإدارة	-0.465	2.947	-2.761	0.03
اجتماعات مجلس الإدارة	0.782	5.938	3.33	0.000
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.874	4.19	3.66	0.000
تركز الملكية	-0.487	5.69	-2.77	0.000
تنوع نوع أعضاء مجلس الإدارة	0.772	3.90	3.01	0.000
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	0.932	3.047	2.84	0.000
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	0.832	3.594	2.99	0.000
leverage (A/E)	0.88	3.49	3.07	0.000
R	0.80			
R-square	0.64			
F	9.123			
Sig	0.000			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)

وبالمثل يعرض جدول (١١) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر خائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة مقاسا بنسبة ربحية السهم مع إضافة نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي خلال جائحة كورونا في الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، ونجد أن معاملات الانحدار B لجميع المتغيرات المستقلة جاءت ومعنوية احصائيا مما يدل على وجود تأثير لخاصة مجلس الإدارة على نسبة ربحية السهم ولكن يختلف اتجاه التأثير وفقا لإشارة معامل بيتا حيث جاء المعامل بإشارة سالبة (أي تأثير عكسي) لكل من حجم مجلس الإدارة وتركز الملكية بينما كانت إشارة معامل بيتا موجبة لباقي المتغيرات المستقلة، وكان متغير الشهادات المهنية بأكبر قيمة موجبه (تأثير طردي) لمعامل بيتا (٠.٩٣٢)، وكان متغير حجم مجلس الإدارة ذو اقل معامل تأثير (-٠.٤٦٥)، أما نتائج النموذج ككل فكانت معنوية احصائيا وفقا لنتيجة F-test ،

وجاء معامل الارتباط بقيمة ٨٠٪ وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اما معامل التحديد R-square فكان يساوي ٦٤٪ وهو مؤشر على أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة المختلفة تفسر ٦٤٪ من التغير في المتغير التابع المتمثل في نسبة ربحية السهم والباقي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها التحليل.

ملخص لأهم نتائج التحليل الاحصائي:

١. هناك تأثير عام إيجابي طردي قوي (بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط) بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للشركة سواء قبل او أثناء جائحة كورونا، الا أن هذا التأثير قد انخفض اثناء جائحة كورونا (انخفضت نتيجة معامل الارتباط من ٩١٪ الى ٨٧٪ في نموذج معدل العائد على الأصول - انخفضت من ٨٨٪ الى ٨٠٪ في نموذج نسبة ربحية السهم).
٢. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لبيانات البحث أن درجة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي يزيد في حالة قياس الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول مقارنة بنموذج نسبة ربحية السهم.
٣. وأيضاً هناك متغيرات تحول تأثيرها من إيجابي الى سلبي (تغير إشارة معامل بيتا) مثل حجم مجلس الإدارة (من ١.١١ الى -١.١٩١)، وتركز الملكية (من ١.٣ الى -٠.٧٨٢) في نموذج معدل العائد على الأصول عند مقارنة نتائج الانحدار للفترة قبل جائحة كورونا مع نتائج الانحدار للفترة أثناء جائحة كورونا.
٤. أما نموذج نسبة ربحية السهم فإن متغير حجم مجلس الإدارة فقط هو الذي تغير فيه إشارة معامل بيتا له من موجب الى سالب عند مقارنة نتائج الانحدار للفترة قبل جائحة كورونا مع نتائج الانحدار للفترة أثناء جائحة كورونا، اما متغير تركيز الملكية فجاءت إشارة معامل بيتا له سالبة في الحالتين.
٥. انخفضت قيمة معاملات بيتا لباقي المتغيرات في أثناء جائحة كورونا عن الفترة التي سبقتها (مثل تعدد عضويات مجلس الإدارة انخفضت من ١.٢٨ الى ٠.٢٨٢).

وبالتالي فيمكن رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي قبل وأثناء جائحة كورونا (وهو ما ينطبق على كافة الفروض الفرعية) في الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصري، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة كل من السرطاوي (٢٠١٥)، طريف (٢٠١٧)، الخداش و الوشلي (٢٠١٩)، بينما كانت هذه النتائج مخالفة لنتائج دراسة كل من خليصة (٢٠١٦)، الزغبي (٢٠١٦)، الطراونة (٢٠١٩).

نتائج البحث:

يمكن ايجاز أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

١. يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في الشركات المصرية مقاسا بمعدل العائد على الأصول ونسبة ربحية السهم. ويمكن تفسير ذلك بأن الهدف الرئيسي لمجلس الإدارة هو تعظيم ثروة الملاك والحفاظ عليها، من خلال تحقيق الأرباح. واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (السرطاوي، ٢٠١٥)، ودراسة (طريف، ٢٠١٧)، ودراسة (مسمح، ٢٠١٨)، ودراسة (Phung & Mishra, 2016) ودراسة (Suman et al., 2016).
٢. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير ايجابي لخاصية الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، بالرغم من عدم اهتمام معظم الشركات المصرية بذكر معلومات عن الشهادات المهنية لأعضاء مجالس ادارتها.
٣. أوضحت البيانات أن معظم أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المصرية يشغلون عضويات في مجالس أخرى، وهذا ما قد يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه الشركة، وكان له تأثير إيجابي بالفعل على نتائج الأداء المالي قبل جائحة كورونا، الا ان هذا التأثير انخفض بشدة اثناء الجائحة فالخبرات لم تكن ذات فائدة عالية لمواجهة الازمات والجوائح المفاجئة.
٤. فيما يتعلق بمؤشر وجود العنصر النسائي في المجلس فقد أظهرت النتائج أن العنصر النسائي في المجالس له تأثير إيجابي على أداء الشركات سواء قبل او اثناء الجائحة، الا ان البيانات التي تم الحصول عليها أوضحت ان تمثيل المرأة في مجالس الإدارات

او العنصر النسائي غير حاضر لدى معظم الشركات، حيث لا يتوفر في غالبية المجالس سيدة واحدة على الأقل.

توصيات البحث:

١. الاهتمام بالمشاركة النسائية بشكل أكبر لأعضاء المجلس لما لها من تأثير ايجابي على الأداء المالي للشركات.
٢. حث الشركات على الإفصاح عن بيانات الشهادات المهنية والتخصصات الاكاديمية لأعضاء مجالس الإدارات حيث لم يتم ذكرها في معظم تقارير الحوكمة التي تم الاعتماد عليها في الحصول على بيانات الدراسة.
٣. الاهتمام بإيضاح تأثير خصائص مجلس الإدارة على ربحية الشركات للأطراف ذات الصلة، لتوجيه المستثمرين والمقترضين الحاليين والمتوقعين لأهمية متابعة تقارير الحوكمة التي تصدرها الشركات وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية فقط.
٤. ضرورة اجراء أبحاث عن فترة ما بعد جائحة كورونا لتأكيد نتائج هذه الدراسة او تعديلها، كما يمكن قياس تأثير كورونا كمتغير في نموذج الانحدار اذا ما توافرت بيانات لفترة ما بعد كورونا.

المراجع العربية:

أبو عاقولة، سلام جمال ناصر (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت اصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

أغنيم، مها محمد (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الخداش، حسام والواشلي، عبد الرحمن (٢٠١٩). تنوع مجلس الإدارة و أثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان: حالة البنوك وشركات التأمين، *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ٤٦٨ - ٤٨٧.

السرطاوي، عبد المطلب (٢٠١٥). أثر الحاكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*، المجلد (١١)، العدد (٣)، ص ٧٠٥-٧٢٥.

الزغبى، ناديا محمود (٢٠١٦). أقر خصائص مجلس الإدارة على اتعاب التدقيق في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الطروانة، هيا نشأت إبراهيم (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، عمان، الأردن.

خليصة، نجيلي (٢٠١٦). أثر الدور الحكومي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية، *مجلة معارف*، العدد (٢١)، ص ٢١.

زيدان، عمرو علاء الدين، (٢٠١٧). العوامل المؤثرة على خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، مجلد (٢٤)، عدد (٢)، ص ١٧٥-٢١٠.

شبير، ماهر (٢٠١٧). أثر استخدام اليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، *الجامعة الإسلامية*، غزة، فلسطين.

طريف، أماني (٢٠١٧). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمات المدركة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، *الجامعة الأردنية*، عمان، الأردن.

مسمح، باسل (٢٠١٨). أثر هيكل الملكية على الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، *الجامعة الإسلامية*، غزة، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Fadzilah, N.S. (2017). Board of Directors' Characteristics and Earning Management of Family-owned Companies. **International Journal of Accounting & Business Management**, V. (5), No. (2), PP. 68-83.

Kieso, Donald E., Weygand, Jerry J., Warfield, Terry D., (2014). **Intermediate Accounting**, 14th Edition, Wiley Sons Inc.

Mohammed, A. (2018). The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**. V. (22), No. (5), PP. 1-9

Phung, D. N., & Mishra. A. V (2016). Ownership Structure and Firm Performance: Evidence from Vietnamese listed firms, **Australian Economic Papers**, V. (55), No. (1), PP. 63 – 98.

Rosikah, A., Prananingrum, Dwi Kartika, Muthalib, Dzulfikri Azis, Azis, Muh Irfandy & Rohansyah, Miswar (2018). Effect Of Return on Assets, Return on Equity, Earning Per Share On Corporate Value. **The International Journal Of Engineering And Science (IJES)**, V (7), No. (3).

Structure OwnershipShan, H., & Gong. G. (2017). The Impact of on Firm Performance: Static and Dynamic Data Evidence from China's Listed Companies, **National Convention on Sports Science of China**. V. (10), No. (2). PP. 2–5.

Suman. S, Basit. A, and Namaza, S. (2016). The Impacts of Ownership Structure on Firm Performance. **International Journal of Accounting & Business Management**. V (4), No. (2), PP. 262 – 271.

Zraiq, M. A. A., & Fadzil, F. H. B. (2018). The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan. **International Journal of Accounting, Finance and Risk Management**, V. (3), No. (1), PP. 1–4.